الأعرجي يعد بإرجاع العراقية.. وصراع المالكي والمطلك مستمر

ثلاثة نواب يشكّلون كتلة في ائتلاف علاوي ويقررون العودة إلى البرلمان

يبذل التيار الصدري جهوداً حثيثة في سبيل إقناع العراقية بعودة وزرائها ونوابها الى السلطتين التنفيذية والتشريعية، غير أن هذه المحاولات قد تصطدم بالتصعيد المتواصل والاتهامات المتبادلة بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه صالح المطلك الذي جدد اتهاماته لرئيس الحكومة بالدكتاتورية، معتبرا أن قرار المالكي بإعطاء وزراء العراقية اجازة مفتوحة والتي يعتبر المطلك احد قادتها غير قانوني.

مجلس النواب

□ بغداد / المدى

ويبدو أن جهات في العراقية التي لا ترغب في تعليق القائمة، حيث بدأت تعلن رفضها علناً، إذ شكل ثلاثة نواب أمس كتلة جديدة داخل العراقية وقرروا العودة إلى البرلمان.

رئيس كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري بهاء الأعرجي أكد أن التيار الصدري سيكثف الجهود لإرجاع القائمة العراقية في أقرب وقت الى جلسات مجلسي النواب والوزراء .

وقال الأعرجي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه: " إن كتلة الأحرار والهيئة السياسية للتيار الصدري ستلعبان دوراً مهما خلال الأيام المقبلة من اجل إنهاء مشكلة القائمة العراقية وإرجاعها الى مجلس النواب والحكومة "، مشدداً على أن المسؤولية الوطنية والتشريعية تقتضي مثل هذه التحركات طالما العراق يمر بظروف صعبة وحرجة.

وبين : " أن لقاءات مكثفة جرت يوم أمس والتقينا بوفد القائمة العراقية برئاسة رافع العيساوي وناقشنا تفاصيل كثيرة ".

وأشار الى : " إن مطالب القائمة العراقية معقولة ، وقد أقرت بإبعاد ملف طارق الهاشمي عن التسوية السياسية حتى تأخذ الإجراءات القضائية طريقها ، بشرط عدم تدخل الجهات السياسية ".

وعن موضوع نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قال :" إنه موضوع حكومي يكون حلهُ بين رئيس الوزراء ونائبه ،وبالتالي هناك مطالب وحقوق والتزامات للقائمة وعليها.

غير أن المطلك صعد من لهجته تجاه المالكي مجددا وصفه إياه بـ "دكتاتور" ، وقال انه لم يعد قادرا على إدارة الدولة، معتبرا أن المالكي لا يحق له منح إجازة مفتوحة لوزراء القائمة العراقية.

وكان المالكي قد قدم طلبا إلى مجلس النواب العراقي الشهر الماضي لسحب الثقة عن نائبه المطلك بعد أن وصفه الأخير بأنه "دكتاتور لا يبني البلد".

وكالة كردستان للأنباء نقلت عن المطلك قوله أمس ان "المالكي لا يملك أي حق قانوني في منح وزراء العراقية إجازة مفتوحة وتعيين زملاء بدلا منهم".

وقرر المالكي أمس الأول منح ستة وزراء من القائمة العراقية إجازة وتكليف وزراء آخرين لإدارة الوزارات بعد أن قاطع وزراء العراقية جلسات مجلس الوزراء على خلفية تصاعد حدة الخلافات السياسية مع ائتلاف دولة القانون.

ويأتي هذا القرار بعد أن هدد المالكي الشهر الماضي بأنه سيقيل أي وزير يقاطع جلسات مجلس الوزراء كون قرار المقاطعة يخالف الدستور.

وجدد المطلك في بيان وصفه للمالكي بأنه "دكتاتور"، متهما بتسييس القضاء في قضية الهاشمي، وطالب بحل الحكومة الحالية وتشكيل أخرى جديدة.

وقال إن "هناك تفردا بالسلطة ودكتاتورية نادرا ما شهدها العراق، وهناك احتقان وخطاب متشنج وبالذات من المالكي".

وفي ما يتعلق بموضوع طلب سحب الثقة عنه، أكد المطلك انه "لا توجد أية صلاحيات من هذا النوع ولا هي موجودة بالاتفاقات التي تشكلت بموجبها حكومة المالكي"، معربا عن أمله بان "يوافق المالكي على حل الحكومة لأنها جاءت بتوافقات سياسية معينة، وتشكيل حكومة جديدة".

الاعرجي

المالكي

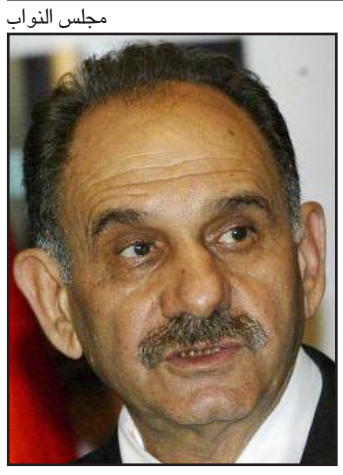

المطلك

ولفت إلى أن "عرض نتائج التحقيق في قضية الهاشمي قبل انتهاء المحاكمة تؤكد أن القضية مسيسة".

إلى ذلك، أعلن ثلاثة نواب من القائمة العراقية،امس الخميس، عن تشكيل كتلة مستقلة داخل القائمة بسبب سياسة قادتها التي انحرفت عن المشروع الوطني، وفي حين قرروا العودة إلى جلسات مجلس النواب، أكدوا أن العديد من نواب العراقية سينضمون للكتلة الجديدة.

وقال لـ(المدى) امس "إنني مع النائبين احمد الجبوري وجمعة إبراهيم خضر، قررنا تشكيل كتلة وطنيون في إطار القائمة العراقية"، عازيا سبب ذلك إلى "سياسة بعض قادة القائمة التي انحرفت عن مشروعها المرسوم لها وغايتها النبيلة وخطها الوطني".

وأضاف اللويزي أن "القائمة أخذت تنادي بمظلومية طائفة دون أخرى ومعاناة محافظة دون أخرى على خلفيات طائفية، فضلا عن تقديم المصالح الشخصية على مصالح الشعب"، مشيرا إلى أن "ذلك شكل ضغطا كبيرا على أعضاء القائمة من الوسط والجنوب، ما أدى إلى خروج بعض أعضائها احتجاجا على هذه السياسة، وفقدان القائمة جمهورا عريضا في تلك المحافظات".

واعتبر اللويزي أن "دعم قيادة القائمة العراقية لمشاريع الأقاليم مؤشر خطير يبعث الشك في مدى التزام تلك القيادات بوحدة البلاد"، لافتا إلى أن "مبادلة العراقية سياسة افتعال الأزمات مع الحكومة ،والتي كان أخرها قرارها بتعليق حضور أعضائها جلسات البرلمان ومجلس الوزراء، زادت المشهد السياسي تعقيدا".

وأكد اللويزي أن "كتلة وطنيون قررت استئناف جلسات البرلمان التزاما منا باليمين الذي أقسمناه على رعاية مصالح الشعب"، مبينا أن "العديد من نواب العراقية سينضمون للكتلة الجديدة".

وعلى خلفية إعلان التكتل الجديد تعرض منزل النائب في القائمة العراقية أحمد الجبوري إلى تفجير جنوبي مدينة الموصل .

وقال الجبوري لوكالة كل العراق "منزلي الواقع في منطقة السيفية جنوبي مدنية الموصل تعرض الى هجوم بصاروخ وعبوة ناسفة عقب إعلاني بالانضمام الى التجمع الجديد وان الحادث لم يسفر عن وقوع إصابات بأفراد عائلتي كونهم لم يكونوا بداخله .مؤكدا ان الصاروخ لم ينفجر وتمت السيطرة عليه ،دون ان يتهم طرف معين بالحادث".

وأضاف ان " سبب انضمامي لهذا التجمع هو إيماننا بخلق مناخ لحل المشاكل وسبل الخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد " كاشفاً " عن قرب عودة عدد من وزراء العراقية الى جلسات مجلس الوزراء خلال الأيام المقبلة وإنهاء مقاطعتهم "

البيضاء تعلن موقفاً حازماً خلال أيام

□ بغداد / المدى

أعلنت الكتلة البيضاء عن عزمها على مراجعة سياستها ومواقفها إزاء الوضع السياسي والمستجدات التي طرأت على الساحة العراقية وإعلان موقفها ازاء كل ما يحدث في الأيام القريبة المقبلة .

وقالت الكتلة في بيان تلقته (المدى) نسخة منه :" في ظل هذه الظروف والتداعيات السريعة والخطيرة التي طرأت على العملية السياسية ، نرى ضرورة مراجعة مواقفنا إزاء كل ما يحدث اليوم ، وبما يصب في مصلحة المواطن الذي ينتظر من ممثليه أن يعبروا عن إرادته ويلبوا طموحاته ".

وبينت أنها :" على ضوء هذه المراجعة السريعة ستقوم الكتلة ببلورة مواقف جديدة إزاء كافة القضايا المطروحة على الساحة العراقية ومن بينها مسألة المشاركة في العملية السياسية وفي الحكومة ، وسيتم الإعلان عن موقف الكتلة في الأيام القريبة المقبلة.

وطالبت الكتلة البيضاء، الثلاثاء الماضي، رئيسي الجمهورية جلال طالباني والوزراء نوري المالكي، بضرورة إخضاع الخلافات السياسية الى المصلحة الوطنية، مبينة أن إعلان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي براءته من التهم المنسوبة اليه يجب أن يكون أمام القضاء.

وقال رئيس الكتلة جمال البطيخ لوكالة كردستان للأنباء()، إن "على رئيسي الجمهورية جلال طالباني والوزراء نوري المالكي إخضاع جميع الخلافات السياسية الحالية الى المصلحة الوطنية والعمل على تطويق الأزمة القائمة".

واوضح البطيخ أن "نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي او غيره يبقى بريئاً حتى تثبت إدانته من قبل القضاء، لذا فالقضية هي قضائية وعلى الجميع إبعادها عن التأثيرات السياسية" مبيناً ان "الهاشمي أعلن انه بريء من التهم المنسوبة إليه ويسرنا ان تكون البراءة أمام القضاء العراقي".

وقرر مجلس القضاء الأعلى ليلة امس الإبقاء على قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في بغداد ورفض نقلها الى أي محكمة أخرى، كما قرر زيادة أعضاء الهيئة التحقيقية المكلفة بالنظر بقضية الهاشمي إلى تسعة أعضاء بدلا من خمسة.

الأنبار: تنفيذ مطالبنا الـ٢٠ يسير بشكل إيجابي

□ بغداد / المدى

أكدت محافظة الأنبار،امس الخميس، أن اللجنة المشكلة من قبل مجلس المحافظة وديوانها لمتابعة تنفيذ مطالبها الـ٢٠ المرفوعة إلى رئيس الحكومة نوري المالكي تسير بشكل إيجابي وطبيعي حتى الآن، لافتة إلى أنها ستعلن في بيان رسمي عن تنفيذ المطالب الواحد تلو الآخر حتى اكتمالها.

وقال المتحدث باسم المحافظة محمد فتحي حنتوش في تصريح نقلته وكالة "السومرية نيوز"، إن "اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ طلبات مجلس المحافظة الـ٢٠ ،التي تم رفعها إلى رئيس الحكومة نوري المالكي ووافق على تنفيذها جميعا، كونها دستورية وقانونية ومن صلب حقوق المحافظة، رفعت تقريرها امس الخميس إلى المجلس، وأكدت أن آلية تنفيذها تسير بشكل إيجابي وطيب ومشجع حتى الآن".

وأوضح حنتوش أن "اللجنة التنسيقية تواصل مهامها حتى تنفيذ كافة المطالب"، مشيرا إلى أن "المحافظة ستعلن في بيان رسمي عن تنفيذ المطالب الواحد تلو الآخر حتى اكتمالها، كما أنها لن تتأخر في الكشف عن أي تلكؤ وتأخير في تنفيذ المطالب لجمهور المحافظة". وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أبدى خلال استقباله عددا من شيوخ ووجهاء محافظة الأنبار، بمكتبه في بغداد، في ٢٨ كانون الأول من العام الماضي، استعداده لتنفيذ جميع المطالب التي تقدم بها مجلس محافظة الأنبار، فيما كشف عن خطة لتحويل الكثير من صلاحيات الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية.

وكان مجلس محافظة الأنبار أمهل، خلال جلسة طارئة عقدها في (١٩ كانون الاول ٢٠١١)، الحكومة المركزية ١٤ يوماً لتنفيذ عشرين مطلباً دستورياً وقانونياً، مهدداً باتخاذ قرار "حاسم" في حال عدم تنفيذها.

يشار إلى أن جهات سياسية عدة حذرت من تداعيات الأوضاع في العراق واستمرار حملات الاعتقال، مؤكدة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام "الانتهاكات المستمرة"، فيما أشارت إلى أن الأجهزة الأمنية مستمرة في سلسة الاعتقالات العشوائية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان العراقي في كل محافظة من محافظات العراق.

عمّان تنفي طلبه اللجوء.. الهاشمي يطالب بلجنة نيابية لزيارة حمايته

بعد أن تناقلت وسائل الإعلام معلومات تفيد بأن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ينوي اللجوء الى الأردن، نفت الأخيرة تلقيها طلبا بهذا الشأن.

وأكدت الحكومة الأردنية، أمس، أنها لم تتلق حتى الآن بشكل رسمي أي طلب من نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي للجوء إلى المملكة.

وقال المتحدث باسم الحكومة الأردنية راكان المجالي في تصريح صحفي ، إن "لا صحة لما ورد من أنباء في وسائل الإعلام عن طلب نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي اللجوء إلى الأردن".

□ بغداد / المدى

يذكر أن مصدرا مطلعا كشف عن أن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي طلب اللجوء الى الأردن، فيما اكد أن الجانب الأردني يدرس الموضوع.

ويتواجد الهاشمي الصادرة بحقه مذكرة اعتقال بتهمة الإرهاب، حاليا في إقليم كردستان العراق، بعد أن عرضت وزارة الداخلية العراقية، في الـ١٩ من كانون الأول الماضي، اعترافات لبعض حماياته بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه.

وأضاف المجالي أن "الحكومة (الأردنية) لم تتلق أي طلب بخصوص ذلك من الهاشمي".

يشار الى ان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حذر خلال مؤتمر صحفي حكومة إقليم كردستان من السماح لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالهروب، مؤكدا أن عدم التسليم أو السماح له بالهروب سيثير المشاكل مع الإقليم، فيما طالبه بتسليم نفسه للقضاء العراقي.

اللجنة القانونية

ائتلاف دولة القانون، أعلن، ان مغادرة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الى خارج العراق ستثبت التهم المنسوبة إليه ويصبح مدانا بدلا من متهم، فيما أكد انه يبذل جهودا لإعادة العراقية الى مجلسي النواب والوزراء.

وقال النائب في ائتلاف دولة القانون خالد الأسدي " ان "على الهاشمي الحضور الى بغداد والوقوف أمام القضاء ليثبت براءته إن كان فعلا بريئا بحسب ما يدعي"، مشيرا الى أن "هروبه الى خارج العراق سيثبت التهم المنسوبة إليه وسيحاكم غيابيا".

الهاشمي طالب، أمس، بتشكيل لجنة نيابية تمثل جميع الكتل لزيارة المعتقلين في قضيته للانفراد بهم والاستماع اليهم مباشرة عن تفاصيل التحقيق الذي اجري معهم، داعياً مجلس القضاء الأعلى بالإسراع في نقل قضيته خارج بغداد لتوفير الظروف الملائمة لإجراء التحقيق معه، فيما طالب بإيقاف المداهمات والمضايقات التي يتعرض لها موظفو مكتبه.

وقال بيان صادر عن المكتب المؤقت لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في السليمانية وتلقت (المدى) نسخة منه إنه "تعزيزاً لمبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني لحل قضية نائب رئيس الجمهورية قضائيا وفق السياقات الأصولية نبين ضرورة، تأمين كافة المستلزمات الكفيلة بضمان استقلالية وحيادية ونزاهة القضاء، وحمايته من الضغوط الرامية إلى تسييسه، التي قد تؤول إلى انحراف مسار العدالة".

وأوضح البيان أن "تسريع إصدار قرار من مجلس القضاء الأعلى يسمح بنقل الدعوى خارج بغداد، لا يرمي إلا لتوفير الظروف المواتية لإجراء التحقيق ولإظهار الحقيقة، وهو طلب قانوني وهناك سوابق عديدة لذلك".

طالب البيان مجلس النواب بـ"تشكيل لجنة تضم أعضاءً من لجان (حقوق الإنسان والنزاهة والقانونية)، وتمثل الكتل السياسية جميعاً، تتولى زيارة المعتقلين في قضية الهاشمي (الحمايات والموظفين) وتلتقي بهم على انفراد وتسمع منهم وتستطلع ظروف إجراء التحقيق معهم، وتقدم تقريرا رسميا بذلك".

وأكد البيان "ضرورة إيقاف المداهمات والمضايقات كافة لمقر الهاشمي ومكاتبه المختلفة، وكذلك لمساكن موظفي المكتب وعوائلهم وأقاربهم، ليتسنى لهم إمكانية العودة لممارسة عملهم الرسمي في مكاتب ديوان الرئاسة"، مشيراً الى ان "موظفتين من موظفات المكتب محتجزتان منذ خمسة أيام دون معرفة أسباب ومكان الاحتجاز، وإذ نحمل الجهات المسؤولة كافة التبعات القانونية، نطالب بضمان سلامة جميع المحتجزين دون استثناء، وإطلاق سراح جميع الذين احتجزوا دون إذن قضائي".

وأضاف البيان أن "الدستور والقوانين النافذة تمنع احتجاز المتهمين في أماكن غير رسمية وحصرت عملية الاحتجاز ونقل وحراسة المتهمين بوزارة العدل فقط"، مطالباً "رئاسة الادعاء العام ووزارة العدل ومكتب القائد العام للقوات المسلحة باتخاذ ما يلزم للإسراع في إيداع كافة المتهمين (الحمايات والموظفين) في أماكن الاحتجاز العائدة لوزارة العدل".

ودعا البيان "جميع الجهات ذات العلاقة (مجلس النواب، مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل، ورئاسة الإدعاء العام) إلى مراقبة الالتزام بالأطر والمعايير القانونية المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة".